المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

22/01/2015

مباشرة معكم...الحقاوي « تطبل » لقانون تشغيل القاصرات في سن 16 سنة

عبد الواحد بندية

تضاربت آراء ورؤى الضيوف الذين شاركوا ليلة أمس في برنامج »مباشرة معكم » على القناة الثانية، الذي خصص موضوعه لمشروع القانون الذي صادق عليه مجلس المستشارين بتشغيل الأطفال منذ سن 16 سنة، حيث طالب الحضور من الحقوقيين ضرورة ملائمة القانون المغربي لمثيله الدولي، في حين بدا ممثلا وزارتي التشغيل ووزارة التضامن والطفولة والأسرة كأنهما يسبحان ضد التيار .

وانتقد محمد خطاب عن الائتلاف من أجل حظر تشغيل القاصرين، مشروع القانون الذي يجيز تشغيل القاصرين ابتداءا من سن 16 سنة، معتبرا ذلك مسا خطيرا بإنسانية الأطفال الذين يعانون من الاحتفاظ بهم مدة طويلة في المنازل ناهيك عن احتكاكهم بالآلات الخطيرة وحمل الأثقال » البنات كلهم كايهزوا الفراش الثقيل فصالونات البيوت »، مشيرا في الوقت نفسه أنه إذا كانت نية المشرع الحفاظ على مصلحة الطفل لراعت الخصوصيات الثقافية المغربية من قبيل الزواج والتصويت في سن 18 سنة.

وهو الاتجاه نفسه الذي ذهبت إليه كل من زوبيدة بوعياد عن لجنة العدل والتشريع و سوميشة رياحة عن اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالبيضاء، حيث طالبت بوعياد من المشرع المغربي التشريع للمستقبل وليس للراهن فقط، معتبرة في الوقت نفسه أن حقوق الطفل لا تتجزأ »القانون يجب أن يلائم بنود مدونة الشغل وهو ما لم يأت به القانون الحالي ».
وتساءلت » لماذا نحصر الأمر في البنات يشتغلن لإعالة أسرهن؟، عكس ذلك يجب القول أن العالم القروي يجب تنميته وتوفير التمدرس والتغطية الصحية وتشييد فضاءات الترفيه والتنمية للتقدم »، كما أكدت أن تطبيق القوانين غالبا ما يصطدم بإشكالية النصوص التنظيمية.
سوميشة رياحة ساندتها في قولها، وتساءلت بدورها عن الظروف التي سيشتغل فيها القاصرون البالغين 16 سنة التي غالبا ما تكون غير إنسانية، وتؤثر على النمو الطبيعي للأطفال، معاتبة في الحين ذاته القانون الحالي الذي تعرض لانتقادات عديدة حسب قولها » اللجان التعاقدية الدولية وجهت للمغرب عدة ملاحظات حول فئة الأطفال،مطالبة بفك التناقض الحاصل بين القانون الحالي والدستور الذي ينص في مادته 32 على ضرورة دعم الدولة لجميع الأطفال بمختلف وضعياتهم الاجتماعية وعدم التمييز في الفرص ».

في الاتجاه الآخر، اعتبر عبد الرزاق العدناني ممثل وزارة التضامن والأسرة والطفولة، أن مشروع القانون الحالي موضوع بين يدي نواب الأمة الأمينة ، مؤكدا في الوقت نفسه، أن هناك إجماع لمحاربة تشغيل العمل المنزلي وفق منظومة متكاملة، معتبرا أن القانون الحالي أتى لتنظيم العلاقات بين المشغل والعامل المنزلي.

أما ممثل وزارة التشغيل، فدافع عن القانون، موضحا أنه يتضمن بنودا مهمة كتلك التي تشير لمدة العمل والعطل الأسبوعية ومنع السخرة.

وبعيدا عن المقاربة الحقوقية والحكومية، دقت سعيدة بنكيران الأخصائية النفسية ناقوس الخطر فيما يخص تشغيل القاصرين، قائلة » تشغيل القاصرين يؤدي لنتائج كارثية من قبيل الاكتئاب، فيوميا أتلقى حالات مصابة بالمرض بعد تناولها لأدوية ضد ضغط العمل المنزلي، الأمر الذي يؤثر على بنية الأطفال النفسية والصحية ».

http://www.febrayer.com/142688.html

الاتحاد الأوروبي يرحب بتعزيز فرعي المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالعيون والداخلة (موغيريني)

بروكسيل 22 يناير 2015 /ومع/ رحبت الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية فيديريكا موغيريني بتعزيز فرعي المجلس الوطني لحقوق الإنسان في العيون والداخلة. وقالت السيدة موغيريني، في جواب باسم المفوضية الأوروبية على سؤال مكتوب لأحد النواب الأوروبيين صدر اليوم الخميس، إن "الاتحاد الأوروبي يرحب بتعزيز فرعي المجلس الوطني لحقوق الإنسان في العيون والداخلة". وأضافت المسؤولة عن دبلوماسية الاتحاد الأوروبي أن هذا الأخير يدعم جهود الأمم المتحدة للتوصل إلى حل عادل ودائم لقضية الصحراء ويتابع عن كثب تطورات هذا الملف. وأبرزت نائبة رئيس المفوضية الأوروبية أن الاتحاد الأوروبي أعرب عن قلقه إزاء طول أمد النزاع وتداعياته على المنطقة. وكانت موغيريني أكدت في هذا الصدد أن الاتحاد الأوروبي يدعم المجلس الوطني لحقوق الإنسان ماليا كي يؤدي جيدا مهمته في مراقبة حقوق الإنسان، بما في ذلك في العيون والداخلة، مشيرة إلى أنه بالإضافة إلى أعمال الرصد، فإن من مهام المجلس الوطني لحقوق الإنسان أيضا تقديم توصيات بشأن حقوق الإنسان في المغرب. وفي بيان مشترك بمناسبة انعقاد الدورة ال12 لمجلس الشراكة المغرب–الاتحاد الأوروبي منتصف دجنبر الماضي في بروكسيل، كانت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي قد رحبت بتعزيز ودسترة دور المجلس الوطني لحقوق الإنسان في ما يخص مراقبة حقوق الإنسان والدفاع عنها، بما في ذلك في الصحراء من خلال لجنتيه بالعيون والداخلة.
وفي سنة 2013، وقع الاتحاد الأوروبي والمغرب على برنامج للنهوض بحقوق الإنسان وتعزيزها في المغرب بقيمة 2,9 مليون أورو. ويخول هذا البرنامج تعزيز القدرة المؤسساتية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان وفروعه الجهوية وكذا كفاءاتها المهنية وقدراتها على مراقبة وضعية حقوق الإنسان. يذكر أن نزاع الصحراء، نزاع مفتعل فرضته على المغرب الجزائر التي تمول وتحتضن فوق أراضيها بتندوف حركة "البوليساريو" الانفصالية. وتطالب "البوليساريو"، مدعومة من النظام الجزائري، بإقامة كيان وهمي بالمغرب العربي. ويعيق هذا الوضع كافة جهود المجتمع الدولي من أجل التوصل إلى حل للنزاع وتحقيق الاندماج الاقتصادي والأمني الإقليمي. ولتسوية هذا النزاع الإقليمي الذي استمر لأزيد من 40 سنة، اقترح المغرب مخططا للحكم الذاتي للصحراء تحت السيادة المغربية، كمبادرة ملموسة ومنفتحة للتفاوض، أشادت بها القوى الدولية كحل توافقي يتميز بالجدية والمصداقية والواقعية، إلا أن الجزائر والبوليساريو قابلاه مجددا بالرفض.

http://www.maroc.ma/ar/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D9%8A-%D9%8A%D8%B1%D8%AD%D8%A8-%D8%A8%D8%AA%D8%B9%D8%B2%D9%8A%D8%B2-%D9%81%D8%B1%D8%B9%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A-%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%8A%D9%88%D9%86-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%A7%D8%AE%D9%84%D8%A9/%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1

http://www.menara.ma/ar/2015/01/22/1553860-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D9%8A-%D9%8A%D8%B1%D8%AD%D8%A8-%D8%A8%D8%AA%D8%B9%D8%B2%D9%8A%D8%B2-%D9%81%D8%B1%D8%B9%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A-%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%8A%D9%88%D9%86-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%A7%D8%AE%D9%84%D8%A9-%D9%85%D9%88%D8%BA%D9%8A%D8%B1%D9%8A%D9%86%D9%8A.html

إفراغ المجلس الوطني لحقوق الإنسان من مقره بباب الأحد

أضيف في 21 يناير 2015 الساعة 57 : 16

ثم إفراغ من دون سابق إشعار المجلس الوطني لحقوق الإنسان من مقره بباب الأحد ،وهو المقر الذي يتميز بطابع هندسي مغربي جد متميز.
هذا وقد تم نقل مقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان إلى بناية بحي الرياض حيث توجد مجموعة من مؤسسات الحكامة ،ومحكمة الاستئناف.

http://maarifpress.com/news7725.html

الاتحاد الأوروبي يرحب بتعزيز فرعي المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالعيون والداخلة

رحبت الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية فيديريكا موغيريني بتعزيز فرعي المجلس الوطني لحقوق الإنسان في العيون والداخلة. وقالت السيدة موغيريني، في جواب باسم المفوضية الأوروبية على سؤال مكتوب لأحد النواب الأوروبيين صدر اليوم الخميس، إن "الاتحاد الأوروبي يرحب بتعزيز فرعي المجلس الوطني لحقوق الإنسان في العيون والداخلة".

وأضافت المسؤولة عن دبلوماسية الاتحاد الأوروبي أن هذا الأخير يدعم جهود الأمم المتحدة للتوصل إلى حل عادل ودائم لقضية الصحراء ويتابع عن كثب تطورات هذا الملف.

وأبرزت نائبة رئيس المفوضية الأوروبية أن الاتحاد الأوروبي أعرب عن قلقه إزاء طول أمد النزاع وتداعياته على المنطقة.

وكانت موغيريني أكدت في هذا الصدد أن الاتحاد الأوروبي يدعم المجلس الوطني لحقوق الإنسان ماليا كي يؤدي جيدا مهمته في مراقبة حقوق الإنسان، بما في ذلك في العيون والداخلة، مشيرة إلى أنه بالإضافة إلى أعمال الرصد، فإن من مهام المجلس الوطني لحقوق الإنسان أيضا تقديم توصيات بشأن حقوق الإنسان في المغرب.

وفي بيان مشترك بمناسبة انعقاد الدورة ال12 لمجلس الشراكة المغرب–الاتحاد الأوروبي منتصف دجنبر الماضي في بروكسيل، كانت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي قد رحبت بتعزيز ودسترة دور المجلس الوطني لحقوق الإنسان في ما يخص مراقبة حقوق الإنسان والدفاع عنها، بما في ذلك في الصحراء من خلال لجنتيه بالعيون والداخلة.

وفي سنة 2013، وقع الاتحاد الأوروبي والمغرب على برنامج للنهوض بحقوق الإنسان وتعزيزها في المغرب بقيمة 2,9 مليون أورو. ويخول هذا البرنامج تعزيز القدرة المؤسساتية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان وفروعه الجهوية وكذا كفاءاتها المهنية وقدراتها على مراقبة وضعية حقوق الإنسان.

يذكر أن نزاع الصحراء، نزاع مفتعل فرضته على المغرب الجزائر التي تمول وتحتضن فوق أراضيها بتندوف حركة "البوليساريو" الانفصالية.

وتطالب "البوليساريو"، مدعومة من النظام الجزائري، بإقامة كيان وهمي بالمغرب العربي. ويعيق هذا الوضع كافة جهود المجتمع الدولي من أجل التوصل إلى حل للنزاع وتحقيق الاندماج الاقتصادي والأمني الإقليمي.

ولتسوية هذا النزاع الإقليمي الذي استمر لأزيد من 40 سنة، اقترح المغرب مخططا للحكم الذاتي للصحراء تحت السيادة المغربية، كمبادرة ملموسة ومنفتحة للتفاوض، أشادت بها القوى الدولية كحل توافقي يتميز بالجدية والمصداقية والواقعية، إلا أن الجزائر والبوليساريو قابلاه مجددا بالرفض.

http://www.andaluspress.com/ar/news/39509.html

La libertad de manifestación en España, a examen en la ONU

- Los países muestran preocupación por la prisión incomunicada o la libertad de reunión
- El Gobierno reitera su plan de legalizar las devoluciones en caliente

Las recomendaciones planteadas en el segundo Examen Periódico Universal de la ONU a España han puesto de manifiesto la preocupación de más de una veintena de países —de 97 presentes— por las libertades de manifestación y reunión, y medidas como la prisión incomunicada. Otra treintena de países ha planteado sugerencias sobre la igualdad y la violencia de género. Durante el encuentro, celebrado este miércoles en Ginebra, el secretario de Estado de Asuntos Exteriores, Ignacio Ybáñez, ha anunciado la elaboración de un nuevo plan nacional de derechos humanos, "no vinculado a ninguna legislatura" para que su ejecución no se altere con cada cambio de Gobierno. Algunos de los temas tratados:

Expresión y manifestación
El representante de Suiza ha recomendado a España "incrementar la sensibilización" de las fuerzas de seguridad frente a las libertades de manifestación, expresión, reunión y asociación. Al hablar concretamente sobre la Ley de Seguridad Ciudadana, aprobada en solitario por el PP el pasado 11 de diciembre, Suecia ha señalado que "se han planteado preocupaciones" por las sanciones administrativas que contempla el documento, que —según ha añadido— pueden ser interpretadas como una restricción para la protesta de ciudadanos.

Un grupo de policías en las inmediaciones del Congreso en 2013. / ÁLVARO GARCÍA
La ley, también cuestionada por la oposición, señala, por ejemplo, que son susceptibles de sanción las manifestaciones ante el Congreso o las protestas con escaladas en edificios públicos. Suecia ha sugerido evitar cualquier reforma legislativa que limite la libertad de reunión.

Chile y Costa Rica también han sugerido "velar por la adecuación" de esta ley y no limitar la libertad de expresión y reunión pacífica. República Checa ha recomendado a España que se "abstenga" de adoptar nuevas leyes que fijen "restricciones indebidas" a la libertad de reunión y expresión. Serbia, en cambio, ha pedido que España fortalezca el compromiso de garantizar estos derechos.

Prisión incomunicada
Siete países —entre ellos, Irlanda, Austria y República Checa— han pedido revisar o directamente abolir el régimen de prisión incomunicada "para asegurar el cumplimiento de las leyes internacionales de derechos humanos". Irán, Pakistán, Hungría e India también han planteado cambios. Austria, por ejemplo, ha sugerido que se revise la medida para que así se garantice que el detenido pueda acceder a la asistencia legal sin retrasos, comunicarse en privado con el abogado de su elección e ir ante el juez en 72 horas.

http://politica.elpais.com/politica/2015/01/21/actualidad/1421840886_281607.html

El secretario de Estado de Asuntos Exteriores ha afirmado que la aplicación es "excepcional" y por el tiempo "estrictamente necesario". "Tiene los mismos derechos que cualquier detenido, con algunas limitaciones", ha apuntado, tras añadir que este régimen está en proceso de revisión en el marco de las reformas a la Ley de Enjuiciamiento Criminal. "Se incluye como novedad que la privación de derechos deja de ser automática, el juez deberá valorar la aplicación algunas de las medidas", entre ellas, que el abogado sea designado de oficio, que el detenido no se pueda comunicar con algunas personas o que no tenga acceso a las actuaciones judiciales.

Aunque durante la sesión no hablaron del tema, Eslovenia y Reino Unido también preguntaron por escrito por la prisión incomunicada.

Violencia de género e igualdad

Más de 30 países recomendaron trabajar en la igualdad de género y combatir la violencia de género. Se han planteado una serie de medidas. Austria, por ejemplo, ha pedido incrementar los recursos. Los Países Bajos, evaluar los obstáculos que las víctimas enfrentan en el acceso a una protección eficaz, justicia y reparación e indagar en las causas que les impiden presentar una queja. Sierra Leona, Ruanda y Marruecos sugieren incrementar la presencia de mujeres en puestos de decisión. "Somos uno de los pocos países del mundo con cifras oficiales de violencia de género", ha dicho Ybáñez.

Una protesta en Madrid contra la violencia de género, en 2014. / CARLOS ROSILLO

Justicia universal

Alemania ha pedido su revisión con el objetivo de garantizar y hacer cumplir el principio de universalidad de los tratados internacionales en materia de derechos humanos. La reforma a la justicia universal —la capacidad de los jueces españoles para investigar crímenes contra la humanidad cometidos fuera el territorio nacional— ha desembocado en el archivo de causas que investigaban violaciones a los derechos humanos, como las denuncias por genocidio en el Tíbet.

Franquismo

Durante el examen, Suiza ha planteado el desarrollo de una estrategia para el "tratamiento del pasado", basada en los derechos de las víctimas y las obligaciones del Estado, concretamente tres: justicia, reparación y garantías de no repetición. Chile ha sugerido emplear estudios comparativos —no especifica cuáles— para abordar los "desafíos" que supone la investigación de los crímenes de derecho internacional cometidos durante la Guerra Civil y el franquismo, en línea con las recomendaciones del relator especial de la ONU.

Desahucios

Venezuela, Cuba y Eslovaquia han pedido trabajar aún más en el desarrollo de políticas para evitar los desalojos de las familias que no pueden pagar sus pisos. Venezuela ha planteado impulsar una revisión legislativa para "incentivar acuerdos entre particulares y entidades financieras, a fin de evitar desahucios".

حقوق الإنسان

الاتحاد الأوروبي يرحب بتعزيز فرعي المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالعيون والداخلة (موغيريني)

الخميس, 22 يناير, 2015 - 11:52

بروكسيل – رحبت الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية فيديريكا موغيرني بتعزيز فرعي المجلس الوطني لحقوق الإنسان في العيون والداخلة.

Partager

http://www.mapexpress.ma/ar/actualite/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D9%8A-%D9%8A%D8%B1%D8%AD%D8%A8-%D8%A8%D8%AA%D8%B9%D8%B2%D9%8A%D8%B2-%D9%81%D8%B1%D8%B9%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85/%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86/

Maroc : le Parlement vote le renforcement des lois anti-terroristes

L'apologie du terrorisme et le ralliement des groupes terroristes sont désormais passibles de 15 ans de prison.

La Chambre des représentants a adopté le 21 janvier le projet de loi 86.14, modifiant le Code pénal et le Code de la procédure pénale en matière de lutte anti-terroriste. Par conséquent, le ralliement des groupes terroristes, l'apologie et l'incitation au terrorisme ainsi que le suivi d'entrainements à l'intérieur ou à l'extérieur du Maroc seront désormais incriminés.

Les personnes qui commettront ces actes seront passibles de réclusion de cinq à quinze ans et d'une amende de 50.000 à 500.000 dirhams. Et le nouveau texte de loi élargi également le cadre des sanctions aux personnes morales. «Toutefois, lorsque l'auteur de l'infraction est une personne morale, il est puni d'une amende de 250.000 à 2.500.000 dirhams en prononçant à son encontre la dissolution », atteste le texte. L'objectif du ministre de la Justice et des libertés, Mustapha Ramid, est de lutter contre le départ de jihadistes vers l'Irak ou la Syrie. Car les « combattants étrangers » constituent une menace tant sur le plan national qu'international.

Reste la petite polémique autour du texte législatif condamnant l'apologie du terrorisme. Si le ministre de la Justice avait rassuré les membres de la commission, expliquant qu'il « ne souhaite pas porter atteinte aux droits humains garantis par la constitution », le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), a critiqué en décembre dernier le manque de précision du projet de loi.

http://fr.newhub.shafaqna.com/FR/23310-L-Union-Europ%C3%A9enne-se-f%C3%A9licite-du-renforcement-des-antennes-du-CNDH

http://www.quid.ma/politique/maroc-parlement-vote-renforcement-lois-anti-terroristes/

L'Ecole d'Essaouira l'importance du lieu, l'importance du lien, pour d'autres lendemains

Journée spéciale Essaouira-Mogador à l'Institut du Monde Arabe (Paris). Cet événement sera marqué par un débat avec M. André Azoulay, conseiller du roi et président-fondateur de l'association Essaouira-Mogador, Edgar Morin, sociologue et philosophe, Mohamed Tozy, politologue, directeur de l'Ecole de Gouvernance économique de Rabat, Marie-laure Sauty de Chalon, PDG du groupe auFéminin.com, Bariza Khiari, sénatrice de Paris et Driss El Yazami, président du Conseil National des Droits de l'Homme (CNDH).
Essaouira revisitée, Mogador retrouvée, c'est à un dimanche parisien inédit que l'Institut du Monde Arabe nous invite le dimanche 25 janvier 2015 à partir de 16h. La ville aux 7 festivals, va faire escale à Paris, Place Mohammed V pour partager avec nous la diversité de tous ses talents et les promesses d'une histoire trois millénaire.
Parce qu'elle a choisi de résister à l'amnésie et qu'elle a su, depuis plus de 20 ans, inviter la Culture au grand banquet de la pensée et de la modernité sociale, Essaouira-Mogador témoigne d'une réalité exaltante au cœur du monde arabo-musulman.
Une réalité enracinée dans la convergence heureuse et lucide des civilisations arabe, amazigh et juive et qui s'exprime au quotidien dans un abécédaire philosophique, musical, littéraire et plastique, propre à la Cité des Alizés à qui l'idée de monde n'a jamais été étrangère.
A partir de 16h, Salle du Haut Conseil (niveau 9),
Rencontres : Un débat avec André Azoulay, conseiller de S.M. le Roi Mohammed VI, et Président-Fondateur de l'association Essaouira-Mogador ; Edgar Morin, sociologue et philosophe ; Mohamed Tozy, politologue, directeur de l'Ecole de Gouvernance Economique de Rabat ; Marie-Laure Sauty de Chalon, PDG du groupe auFéminin.com ; Bariza Khiari, sénatrice de Paris ; Driss El Yazami, président du Conseil national des droits de l'Homme au Maroc ; Areski Dries, chanteur et percussionniste ; Hachem Derdabi, artiste.
A partir de 18h, Auditorium (niveau -2),
Un grand concert gnaoua-Jazz-Musiques du Monde.
Musiciens : Hassan Boussou, grand maître gnaoui et ses musiciens : Bojan Zulfikarpasic au piano, Vincent Mascart au saxophone, Karim Ziad à la batterie.
Informations pratiques
Quand Dimanche 25 janvier, à partir de 16h
Où Salle du Haut Conseil, 9e étage puis Auditorium, niveau -2
Combien Entrée libre dans la limite des places disponibles

http://www.maglor.fr/maglor/index.php?option=com_k2&view=item&id=5271:l-ecole-d-essaouira-l-importance-du-lieu-l-importance-du-lien-pour-d-autres-lendemains